الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.16

Distr. General

18 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

ثم: السيدة إينسيرا ..... (كوستاريكا)

ثم: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/51/11 و Corr.1)

١ - **السيد غيسدال** (النرويج): أعرب عن تأييد وفده لبيان الاتحاد الأوروبي. وقال إن الحاجة إلى إصلاح جذري لمنهجية الجدول لا تزال أكبر من أي وقت مضى. ووفده يؤيد أيضا النهج الإجمالي لحل المشاكل المتصلة بجداول الأنصبة المقررة وبالمتأخرات والاشتراكات.

٢ - وأضاف قائلا إن أعمال لجنة الاشتراكات توفر أساسا لإزالة بعض العقبات فيما يتعلق بمنهجية الجدول وتبين المجالات التي يمكن الاضطلاع فيها بمزيد من الجهود. وينبغي النظر إلى مناقشات الدورة الراهنة على أنها استمرار للعملية التي بدأت في الدورة السابقة وأدت في مرحلة ما إلى اتفاق مؤقت على معظم عناصر الجدول. ويبدو أنه يوجد الآن أيضا أساس للاتفاق على فترة الأساس وأن من الممكن التوصل إلى حل وسط بشأن معامل التدرج.

٣ - وأردف قائلا: لقد حدثت بعض التغيرات منذ الدورة السابقة. فهناك إحصاءات جديدة للحسابات القومية وهي تؤثر على التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض؛ وتوجد معلومات موثوقة بقدر أكبر عن إجمالي الديون؛ وتوجد إلحاحية جديدة نظرا لضرورة البت في الجدول قبل نهاية هذا العام؛ وتوجد فرصة جديدة للإصلاح الشامل تبشر بأن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء؛ وتوجد حاجة إلى اجتناب الحلقات المفرغة التي تلحق الضرر بالجميع؛ ويبدو أن هناك واقعية جديدة في العديد من البيانات.

٤ - ودعا إلى إلقاء نظرة متفحصة على مزايا ومساوئ الإبقاء على ٢٥ في المائة كحد أقصى، شريطة إلغاء هذه النظرة في سياق تسوية مالية شاملة تعالج المتأخرات.

٥ - **السيدة ييب** (سنغافورة): قالت إن وفدها يؤيد البيانين اللذين ألقت بهما مجموعة الـ ٧٧ مع الصين، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٦ - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء أوشكت جدا أن تتفق على العديد من جوانب منهجية الجدول، كاقتراحات خفض الحد الأدنى، واستخدام الناتج القومي الإجمالي عوضا عن الدخل القومي الصافي، والإلغاء التدريجي لمخطط الحدود بحلول عام ٢٠٠٠، واستخدام فترة أساس مدتها ٦ سنوات، على سبيل المثال.

٧ - وأردفت قائلة إن الاتفاق أصبح وشيكا أيضا على صيغة التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض. ولا يبدو أن أحدا اعترض على استخدام المتوسط العالمي للدخل الفردي كعتبة، وقد انصب تركيز المناقشة على معامل التدرج. والواقع أن جميع الأرقام المقترحة هي أرقام اعتباطية ومن الواضح أن الحجج التي تقول بتفوق معامل على آخر إنما هي حجج مدفوعة بالمصلحة الوطنية، إذ أنه كلما ارتفع معامل التدرج زاد الدعم المالي للبلدان النامية وزاد العبء المالي على البلدان المتقدمة النمو. ولم يكن التوصل إلى اتفاق على المنهجية الراهنة

بالأمر السهل، وهي تحث البلدان المتقدمة النمو على الاحتفاظ بالصيغة الراهنة. أما الحجج الأخرى، ولا سيما حجة التدرج، فما من شأنها سوى تعقيد أعمال اللجنة وينبغي صرف النظر عنها. وينبغي، للسبب نفسه، الاحتفاظ بالصيغة القائمة للتسوية المتصلة بعبء الديون. إن أثرها المطلق على الجدول ليس كبيرا ولكن الاحتفاظ بها أمر هام سياسيا للبلدان النامية.

٨ - واستطردت قائلة إن الحد الأقصى هو أكثر العناصر مثارا للجدل. وقد استمع وفدها باهتمام للملاحظات القاتمة التي أبداها ممثل الولايات المتحدة. ويكون من المؤسف لو أصاب علاقة ذلك البلد بالمنظمة ضرر خطير من جراء الخلاف على الجدول. إن جدول الأنصبة المقررة يستند أولا وقبل كل شيء إلى الدخل القومي. ووفقا لكل المقترحات الثمانية - بما فيها مقترح الولايات المتحدة - وينبغي أن تدفع الولايات المتحدة ما يزيد على ٢٦ في المائة، بناء على الدخل القومي دون غيره. وإن الولايات المتحدة تتلقى من الأصل خصما كبيرا، ومع ذلك فإنها تطلب المزيد. وهي تدفع أكبر نصيب في الميزانية العادية، لا لوجود أي مشكلة في الجدول ولكن لأن لديها أكبر اقتصاد في العالم. فهل ينبغي أن يمنح الأعضاء الـ ١٨٤ الآخرون في الأمم المتحدة أكبر وأغنى مساهم خصما آخر لمجرد أنه طلب منهم ذلك ولأنه قد يستاء إن لم يفعلوا؟

٩ - ومضت تقول إن الحجة القائلة بأنه ينبغي ألا تفرط المنظمة في الاعتماد على واحدة أو اثنتين من الدول الأعضاء هي حجة مخادعة. فما لم يتم التخلي تماما عن مبدأ القدرة على الدفع ويتم خفض الحد الأقصى إلى ١٠ أو ١٥ في المائة، فستظل المنظمة معتمدة في معظم مالياتها على واحدة أو اثنتين من القوى الاقتصادية العظمى. وهذا واقع سياسي، ولا يمكن تغييره بخفض الحد الأقصى إلى ٢٠ في المائة، ما لم يكن صاحب هذا الاقتراح يقصد أن يكون الأخذ بحد أقصى نسبته ٢٠ في المائة الخطوة الأولى في سلسلة من الخطوات لخفض الحد الأقصى أكثر من ذلك. ولكن حتى ولو وافقت الجمعية العامة على خفض الحد الأقصى إلى ٢٠ في المائة، فما الذي يضمن أن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية وماذا يحدث لو لم تفعل؟

١٠ - وأضافت قائلة إن وفدها مستعد للنظر في أي جدول يمكن أن تتوافق الآراء عليه، ولكن لكي يكون أي اتفاق مجديا لا بد من أن يقترن بالتزام واضح من جميع الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها. وإن استمرار امتناع الولايات المتحدة عن دفع ما عليها من متأخرات لا يترك مجالا يذكر للتفاؤل بأنها ستفي باشتراكاتها المقررة في المستقبل، بصرف النظر عن أي اتفاق قد يتم التوصل إليه بشأن الجدول.

١١ - وقالت إن بعض الوفود حاول ربط الجدول بغيره من أوجه الإصلاح، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من أهمية تلك المسألة، فإنها تقتضي مزيدا من الوقت للتشاور لكي يتسنى التوصل إلى اتفاق، في حين أنه لا بد من التوصل إلى قرار بشأن الجدول قبل نهاية هذا العام. وبالتالي، لن يكون أي ربط بين هاتين المسألتين مناسبا ولا مفيدا. وعلى أي حال، فإن نصيب البلد يتحدد بصورة رئيسية حسب حصته من الدخل العالمي. فإذا دفع أحد البلدان مبلغا أكبر فهذا لأن دخله ارتفع وليس لأنه يتمتع بمركز خاص في الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

١٢ - وقالت في ختام حديثها إنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذا العام، فلن يكون هناك أي أساس لمواصلة تمويل أنشطة الأمم المتحدة بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ووفدها يؤيد اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، ولكن جهوده ستذهب أدراج الرياح ما لم يتلق الدعم المالي اللازم.

١٣ - **السيد بيروكال سوتو** (كوستاريكا): قال إن الكل يدرك أنه لا بد من التوصل إلى قرار بشأن الجدول قبل نهاية عام ١٩٩٧، لأنه أمر أساسي لمستقبل المنظمة ولعملية الإصلاح وإعادة التشكيل الجارية حاليا. ويجب أن تُحل هذه المسألة - التي تنطوي على جوانب تقنية وسياسية على السواء - حلا سريعا وبدون شروط أو ضغط.

١٤ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد مقترحات وآراء مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولا سيما رأيها بأن الصعوبات التي لا تزال المنظمة تواجهها هي نتيجة مباشرة لامتناع بعض كبار المساهمين عن الدفع. وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين دأبت دائما على التأكيد بأن القدرة على الدفع هي الملمح الأساسي لأي إصلاح يجري للجدول. وينبغي للدول الأعضاء التي عليها ديون كبيرة غير مسددة أن تفي بالتزاماتها تجاه المنظمة. إن الأزمة المالية هي، أولا وقبل كل شيء، أزمة مدفوعات وحلها يقتضي، بالضرورة، دفع الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام.

١٥ - وأردف قائلا إن الاقتراح التاسع يدعو إلى إجراء مفاوضات صريحة وواقعية وشفافة تؤدي إلى اعتماد جدول يمكن أن يحظى بالالتزام الثابت من جميع الدول الأعضاء استنادا إلى قدرتها على الدفع. وإلا، استحال التوصل إلى قرار بتوافق الآراء.

١٦ - وتابع قائلا إن وفده يجد الاقتراحين الداعيين إلى أن تكون القدرة على الدفع مصحوبة بـ "مسؤولية عن الدفع" وألا يكون هناك حد أقصى، مثيرين للاهتمام. وهو يسلم فيما يتعلق بالمسؤولية عن الدفع بأنه ينبغي أن يكون هناك نظير مالي للقرارات المتخذة في عام ١٩٤٥ بشأن تكوين مجلس الأمن والسلطة والنفوذ اللذين يتمتع بهما أعضاء معينون في المجلس، بما في ذلك حق النقض. وحتى في حال تطبيق معايير اقتصادية بحتة، كمعدلات النمو السنوي والناتج القومي الإجمالي، فأين وجه الحق في أن يدفع بعض البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا أكثر من البلدان ذات المسؤوليات الخاصة. وعلى الرغم من أنه ربما كان صحيحا أن القدرة على الدفع قد تراعى على نحو أفضل إذا لم يوجد حد أقصى، فلا بد من أن يكون هناك حد أدنى وأن تكون نسبته من أجل أقل البلدان نموا ٠,٠٠١ في المائة.

١٧ - ودعا اللجنة إلى إنشاء جدول قائم على القدرة الحقيقية على الدفع. وأبدى استعداد وفده للقبول بزيادة معقولة في اشتراك كوستاريكا.

١٨ - وختم حديثه قائلا إن ما تتفاوض عليه اللجنة الآن هو، في نهاية المطاف، ما إذا كانت الدول الأعضاء تريد منظمة قوية وقائمة على أساس مالي صحيح أم تريد منظمة في أزمة لا تملك القدرة على تنفيذ الالتزامات المقررة بموجب الميثاق.

١٩ - **السيدة كاستيانوس غونزاليس** (غواتيمالا): قالت إن وفدها يؤيد البيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة ريو، ولا سيما ما رئي من أن جدول الأنصبة المقررة لا يتصل بالحالة المالية. فإن أزمة المدفوعات لن تحل إلا باستعداد الدول الأعضاء لأن تفي بالتزاماتها كاملة وبلا شروط. ويجب أن تظل القدرة على الدفع المبدأ التوجيهي الأساسي في المفاوضات التي يجب أن تؤدي إلى اعتماد جدول يراعي الحالة الاقتصادية الحقيقية للبلدان النامية. ووفدها قلق من احتمال عدم الإنصاف في إعادة تخصيص النقاط. وفي هذا الصدد، لا يمكن القبول بخفض الحد الأقصى إذا أدى إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية، فقد يتمخض ذلك عن منظمة لا يستطيع التصويت فيها إلا أقلية من الدول.

٢٠ - وأضافت قائلة إن وفدها يؤيد المقترح جيم الوارد في تقرير لجنة الاشتراكات لأنه يمثل توازنا حقيقا في توزيع الاشتراكات. ويعرب عن أمله في أن يتسنى اتخاذ قرار بتوافق الآراء. وينبغي، فضلا عن ذلك، أن يطبق أي تغيير في المنهجية تطبيقا تدريجيا.

٢١ - وأردفت قائلة إن وفدها طلب إعادة النظر في نصيبه المقرر بموجب الجدول الجاري، لأنه لم تراع فيه القدرة الحقيقية على الدفع، ويساوره القلق الآن من إمكانية زيادة نصيبه المقرر. وأكدت أنه ينبغي ألا تزيد الأنصبة المقررة لأي بلد بالنسبة المئوية عن النمو في ناتجه القومي الإجمالي.

٢٢ - وختمت حديثها قائلة إن وفدها يحبذ فترة أساس أطول ولكنه مستعد للقبول بست سنوات لأن فيها توازن عادل بين الخيارات المقترحة.

٢٣ - **تولت السيدة إينسيرا (كوستاريكا) رئاسة الجلسة.**

٢٤ - **السيد درويش** (مصر): رحب بتوصل لجنة الاشتراكات إلى اتفاق مؤقت على عناصر الجدول الهامة ولا سيما فترة الأساس، والتسوية المتصلة بعبء الديون، ومخطط الحدود، على الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء حول المقترح التاسع. وقال إن المفاوضات المتعلقة بالجدول الجديد يجب أن تستند إلى مبدأ القدرة على الدفع. وإن الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة ليست نتيجة مباشرة لهذا الجدول ولم تكن قط كذلك. بل إنها نتيجة مباشرة لعدم دفع الاشتراكات المقررة فضلا عن الكم الهائل من المتأخرات. ولكي يتسنى للمنظمة أن تؤدي مهامها بفعالية، ينبغي أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة من قبل الجمعية العامة، بكامل قيمتها وفي موعدها وبلا شروط، وينبغي للدول الأعضاء التي عليها متأخرات أن تدفعها على الفور، لكي يتسنى سداد تكاليف البلدان المساهمة بقوات، بما فيها مصر. فإن دفع الاشتراكات والمتأخرات ليس عملا خيرا أو تنازلا بل هو واجب قانوني بمقتضى المادة ١٧ من الميثاق.

٢٥ - وأعرب عن تأييد وفده لبياني مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز.

٢٦ - وسلم بأنه ينبغي، في حالة الدول الأعضاء التي تقل حصتها من الدخل العالمي المعدل عن الحد الأدنى الحالي البالغ ٠,٠١ في المائة، أن يقرر نصيبها حسب حصتها الفعلية من الدخل العالمي المعدل، على ألا يقل عن ٠,٠٠١ في المائة. وقال إن الحد الأدنى الحالي يشكل خروجا على مبدأ القدرة على الدفع.

٢٧ - أما عن اقتراح خفض الحد الأقصى فقال إنه ربما يخفف ذلك من خطر فرط الاعتماد على مساهم واحد كبير، ولكنه يخالف مبدأ القدرة على الدفع ويرغم البلدان النامية على استيعاب نقاط إضافية. ولا بد من أن تنظر لجنة الاشتراكات باستفاضة في أي اقتراح من هذا القبيل. وينبغي، في حالة خفض الحد الأقصى، ألا تُحمَّل البلدان النامية مسؤوليات مالية إضافية.

٢٨ - وأبدى موافقته على أن تكون فترة الأساس للجدول القادم ست سنوات. ورأى أنه ينبغي ألا يتخذ أي قرار بشأن التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض دون أن تنظر فيه لجنة الاشتراكات باستفاضة. وسلم بأنه ينبغي أن يستند الجدول القادم إلى تقديرات الناتج القومي الإجمالي وأن يلغى مخطط الحدود تدريجيا. وقال إنه يجب في جميع الأحوال أن يحتفظ بنسبة الـ ١٥ في المائة كحد أقصى في تخصيص نقاط إضافية للبلدان النامية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ باء.

٢٩ - **السيد راملال** (ترينيداد وتوباغو): قال إن لجنة الاشتراكات تستحق الثناء على تقديمها ثمانية مقترحات بشأن الجداول الآلية في القرار ٢١٢/٥١ باء وعلى محاولتها، وإن كانت غير ناجحة، لتقديم اقتراح تاسع من المحتمل أن يحظى بقبول أوسع. ويمكن أن تستخلص اللجنة الخامسة بعض الدروس من عمل لجنة الاشتراكات بشأن الاقتراح التاسع.

٣٠ - ومضى قائلا إن وفد ترينيداد وتوباغو يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فمن شأن الأزمة المالية المستمرة التي تعاني منها المنظمة، إذا تركت دون دراسة أن تعوق قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج والأنشطة المنوطة بها. لقد نشأت الأزمة نتيجة لعدم قيام الدول الأعضاء، وخاصة بعض المساهمين الرئيسيين بدفع المبالغ المستحقة عليهم بالكامل وفي حينها. فالأزمة لم تنتج عن جدول الأنصبة المقررة الحالي، ولن تحل بانهماك بعض الوفود في تنقيح الجدول.

٣١ - واستطرد قائلا إن الأزمة المالية تهدد أيضا إصلاح الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن الدول الأعضاء التي تهاجم ضرورة تقليل التكاليف يجب أن تعترف بأن عدم دفع الاشتراكات المقررة يعرض للخطر عملية الإصلاح بأكملها. ومن الواضح أن اللجنة الخامسة في نظرها للجداول الآلية الثمانية المقترحة تضطلع بمهمة ضخمة تتعلق بالتوفيق بين الاختلافات المستمرة في الآراء بشأن منهجية جدول الأنصبة. وعلاوة على ذلك فإن الاقتراح الذي قدمه المساهم الرئيسي من أجل تخفيض الحد الأعلى قد تترتب عليه آثار سياسية وقانونية تتجاوز حدود اللجنة. ومع ذلك فثمة مجال للتفاؤل من أنه يمكن للجمعية العامة أن تتوصل مرة ثانية إلى اتفاق قائم على توافق في الآراء بشأن جدول الأنصبة عن طريق اتباع المبادئ والإجراءات التي اهتدت بها على مدى الخمسين سنة الماضية. وفي هذا الصدد، كان المبدأ الراسخ قانونا المتعلق بالقدرة على الدفع هو المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة.

٣٢ - وأشار إلى أن ترينيداد وتوباغو، كدولة صغيرة، تعلّق أهمية خاصة على المنهجية المتبعة في تحديد جدول الأنصبة رغم ما بها من شذوذ وانحرافات. وتجب مواصلة النهج التدرجي لتحسين المنهجية من أجل قياس القدرة على الدفع بشكل أدق، لأن فتح صفحة جديدة أو اتباع نهج أحادي قد يفتح مجالا لا ينتهي للشكاوى والشكاوى المضادة التي قد تؤدي إلى مزيد من التشوهات.

٣٣ - وقال إن وفده يوافق على توصية لجنة الاشتراكات القائلة بأن الجداول ينبغي أن تعتمد في المستقبل على تقديرات للناتج القومي الإجمالي، وأعرب عن تفاؤله إزاء إمكان التوصل إلى حل توفيقي بشأن فترة الأساس. ويتفق وفده أيضا مع اللجنة بشأن معدلات التحويل، ولكنه يؤكد أهمية توافر بيانات يمكن الاعتماد عليها والتحقق منها. ويشارك في الرأي القائل بأن التخفيف من عبء الدين، وهو معوق رئيسي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص، يجب أن يظل عنصرا من عناصر منهجية الجدول كما يجب أيضا أن يظل العنصر المتصل بالتسوية المتعلقة بالدخل الفردي المنخفض ضمن عناصر منهجية الجدول. وحيث أن الحد الأدنى هو خروج عن مبدأ القدرة على الدفع، فإن توصية اللجنة بتخفيضه إلى ٠,٠٠١ في المائة تستحق التأييد. ومن المأمول أن يمكن التوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر بشأن الإلغاء التدريجي النهائي لمخطط الحدود. ولم يتحقق على الاطلاق التطابق الكامل بين الحد الأقصى ومبدأ القدرة على الدفع. لكن ينبغي بذل جهود للإبقاء على الانحرافات في حدها الأدنى. وسيمثل أي تخفيض في الحد الأقصى ابتعادا آخر عن ذلك المبدأ بالنسبة للدولة العضو المعنية، مع ما يترتب عليه من أعباء مالية تتحملها بقية الدول الأعضاء. وسيكون من المفيد أيضا التعبير عن جدول الأنصبة المقررة إلى حد ثلاث مراتب عشرية من النقطة المئوية.

٣٤ - ومضى قائلا إن المفاوضات المتعلقة بجدول الاشتراكات هي دوما مفاوضات شاقة لأن من غير الممكن أن تكون أي مجموعة من التعديلات مرضية لجميع الدول الأعضاء. ويبدو أن المفاوضات بشأن جدول الأنصبة الجديد ستستمر في هذا الاتجاه. ولكن تتوفر في اللجنة الخامسة مقومات التوصل إلى نتيجة ناجحة. وبالطبع يلزم أيضا التحلي بالمرونة والنضج السياسي والإرادة من أجل الدخول في مفاوضات جادة.

٣٥ - **السيدة اشمامبيتوفا** (قيرغيزستان): قالت إن اعتماد جدول عادل للأنصبة يستند إلى القدرة على الدفع يمثل شرطا أساسيا في قدرة المنظمة على الاستمرار. ولذلك فإن الوفد القيرغيزي يرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة الاشتراكات بشأن عدد من عناصر الجدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ ويؤيد على وجه الخصوص توصيات اللجنة المتعلقة باستخدام الناتج القومي الإجمالي وأسعار الصرف السوقية. ويؤيد أيضا الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ والإلغاء النهائي لمخطط الحدود في عام ١٩٩٨ وتقليل فترة الأساس إلى ثلاث سنوات، وإن كان لن يرفض اقتراح اللجنة بجعل الفترة تمتد ست سنوات. وسيؤيد أيضا المقترحين المتعلقين بالتسوية المتصلة بعبء الديون والتسوية المتعلقة بالدخل الفردي المنخفض، بما في ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بمعامل للتدرج يبلغ ٨٥ في المائة، وإن كانت مستعدة لقبول حل توفيقي بشأن هذه العناصر أيضا.

٣٦ - ومضت قائلة إن من المهم اتخاذ قرار سياسي بشأن الحد الأقصى لجدول الأنصبة المقررة وبشأن مسألة دفع الدول الأعضاء ديونها للمنظمة. وسيسير التحرك بشأن هاتين المسألتين في طريق ذي اتجاهين، يأمل وفدها ألا يثبت أنه طريق مسدود.

٣٧ - **السيد ديموفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه ليس هناك ما يحول دون توصل اللجنة مرة ثانية إلى نتيجة ناجحة بشأن البند الحالي، وخاصة نظرا للتطورات التي طرأت على الحالة الدولية. وتنبغي تسوية تدبير الموارد المالية للأمم المتحدة عن طريق الحوار والتفاوض الذي تكون نقطة انطلاقة هي دور المنظمة في تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ أنشطتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وليس ثمة ما يحول دون قيام الأمم المتحدة بدورها المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل على بلوغ هذه الغاية، خاصة عن طريق إصلاح المنظمة، بحيث تتمكن من أداء وظائفها في القرن الحادي والعشرين.

٣٨ - ومضى قائلا إن البند المعروض على اللجنة ذو عنصرين، سياسي وعملي معا. وثمة توافق في الآراء على أنه ينبغي عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يفاقم الصعوبات المالية للمنظمة. ويجب لذلك أن تتفق اللجنة على جدول عادل للأنصبة المقررة يأخذ في الحسبان جميع الاعتبارات ذات الصلة، وخاصة مبدأ القدرة على الدفع. وبالطبع فإن هذه المهمة لن تكون مهمة سهلة وخاصة فيما يتعلق بالنصيب المقرر لأكبر المساهمين. ويلزم لذلك توخي الإصرار واتباع نهج إيجابي.

٣٩ - واختتم كلمته قائلا إن مقدونيا تفي بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة بالكامل وتتعهد بمواصلة القيام بذلك.

٤٠ - **السيد العامري** (عمان): قال إن الصعوبات المالية للمنظمة لم تنشأ عن وجود جدول غير مرض للأنصبة المقررة بل نتيجة المتأخرات المتراكمة في دفع الاشتراكات. ولذلك فإن طريقة حل هذه المسألة هي أن تقوم الدول الأعضاء المتأخرة في الدفع بدفع كل ما عليها.

٤١ - وأضاف قائلا إن النصيب المقرر على بلده قد زاد زيادة ضخمة في السنوات الأخيرة، على نحو لا مبرر له، نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلاده في حين خُفضت الأنصبة المقررة على بلدان أغنى، من أبرزها البلدان المتقدمة النمو. وعند تحديد الأنصبة المقررة، تعد القدرة على الدفع أمرا أساسيا وينبغي أن تؤخذ ظروف البلدان النامية في الحسبان، فإذا لم تكن لجنة الاشتراكات قادرة على تقليل الأنصبة المقررة لتلك البلدان، أفليس في إمكانها المحافظة على استقرارها على أي حال؛ ويؤيد وفده اتباع منهجية بسيطة ومرنة للجدول تكون مقبولة من جميع الدول الأعضاء بينما تلبي متطلبات العدالة والشفافية.

٤٢ - **السيد آساه** (توغو): قال إن وفده غير واثق من مستقبل مبدأ القدرة على الدفع، الذي يعد المعيار الأساسي في الاقتراحات المقدمة من لجنة الاشتراكات. وبالنسبة لهذه النقطة وللنقاط الأخرى يؤيد وفد توغو البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فإلى جانب صون السلام والأمن الدوليين تشكل تنمية الدول أولوية من أكبر أولويات المنظمة. ونظرا للفروق الواضحة في مستويات التنمية، يشكل احترام مبدأ القدرة على الدفع أمرا أساسيا وإلا سيوجد في المنظمة أعضاء مدينون بصفة دائمة.

٤٣ - ومضى قائلا إن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية المنخفضة الدخل، وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص، تدعو إلى إلغاء المعدل الأساسي الحالي البالغ ٠١,٠ في المائة، وإذا لم يتم القيام بذلك، فينبغي

تخفيض المعدل إلى ٠٠١, في المائة. وعلى العكس، فإن تخفيض الحد الأعلى سيعني تطبيق هذا المعيار الأساسي على فئة واحدة فقط من الدول، تاركا الفئة الأخرى تدفع مبالغ تجاوز قدرتها ويزيد دعم الأغنياء من جانب الفقراء. وينبغي تطبيق مبدأ هام آخر، وهو الإنصاف، فيما يتصل بالتسوية المتعلقة بالدخل الفردي المنخفض. ولذلك فإن وفد توغو يعارض بصفة عامة تنقيح الجدول مؤيدا الحالة الراهنة.

٤٤ - وتناول مسألة تسوية المتأخرات على الدول الأعضاء، فقال إنه ينبغي اعتماد تدابير حافزة وقصرية على السواء للتشجيع على تسوية المتأخرات والحيلولة دون عدم دفع الاشتراكات في المستقبل. ويمنع عدم الدفع، المتعمد مع الأسف في بعض الحالات، الأمم المتحدة من الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها ويجبرها على الاقتراض وتقليل عدد موظفيها إلى ما دون المستويات الموصى بها. وإن دفع الاشتراكات هو التزام قانوني على جميع الدول الأعضاء بموجب المادة ١٧ من الميثاق.

٤٥ - وأشار إلى أن هناك شيئا واحدا فقط يمكن أن ينعش المنظمة: وهو إرادة كل دولة عضو أن تجعل الأمم المتحدة جديرة بالثقة وقوية ومستقرة ماليا وقادرة على التصدي للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية، وأشار إلى أن الأزمة المالية لا ترجع إلى عيب في أداء جدول الأنصبة المقررة، أو حتى إلى منهجية الجدول، بل إلى عدم دفع الاشتراكات.

٤٦ - **السيد أسادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي تناول مسألة جدول الأنصبة المقررة كجزء من خطة لحل الأزمة المالية التي لا ترجع إلى منهجية الجدول بل إلى انتهاك المادة ١٧ من الميثاق وسياسة المساهم الرئيسي. ولن يكون من شأن إقامة أية روابط مصطنعة إلا زيادة تعقيد المسألة وتقويض المفاوضات الحساسة. وإن ما يلزم في هذه الحالة هو مفاوضات بنّاءة تتسم بحسن النية.

٤٧ - ومضى قائلا إن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل المعيار الأساسي في تحديد الجدول. واستخدام الحد الأقصى هو خروج عن هذا المبدأ يؤثر بشكل غير مؤات على الأنصبة المقررة للدول الأعضاء الأخرى ومن بينها البلدان النامية. وللسبب ذاته، فإن أي تخفيض آخر في الحد الأقصى سيؤدي إلى زيادة الفجوة بين قدرة المساهم الرئيسي على الدفع ومستوى نصيبه المقرر. ومن غير المقبول بالمثل أن تدفع كثير من الدول الأعضاء حدا أدنى يجاوز قدرتها على الدفع.

٤٨ - وأشار إلى أن معيار الدخل وحده لا يعكس قدرة الدول ذات المستويات المختلفة من التنمية على الدفع. لذلك فليس ثمة ما يسوغ معاملة جميع الدول على أساس أنها متساوية دون أن تؤخذ في الحسبان عناصر أخرى من بينها الدخل الفردي المنخفض.

٤٩ - ومضى قائلا إن المنهجية الحالية تحتاج بلا شك إلى تحسين لأن انحرافاتها تؤثر بشكل غير مؤات على مجموعة كبيرة من البلدان. بل ويعد اتخاذ إجراء عاجل لإزالة هذه الانحرافات أمرا له مبرراته. ولذلك فإن الوفد الإيراني يؤيد الإلغاء الفوري لمخطط الحدود ويرى أن فترة الأساس التي تمتد ثلاث سنوات ستوفر أكثر الأرقام التقريبية دقة عن القدرة الحالية على الدفع. وإن كان مستعدا للدخول في مناقشات بناءة بهدف التوصل إلى

اتفاق قائم على توافق في الآراء. ولبلوغ هذه الغاية من اللازم أن تعمل جميع الوفود بعقول مفتوحة وبحسن نية.

٥٠ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إن وفد موزامبيق يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وينبغي أن يظل مبدأ القدرة على الدفع هو المعيار الأساسي لقسمة نفقات المنظمة. ويؤيد وفده منهجية الجدول رغم أن بعض النقد الموجه إليها له ما يبرره. ويتعين تحسين الجدول لإرضاء جميع الدول الأعضاء. ولكن إذا لم تتمكن الدول من التوفيق بين مواقفها المختلفة إزاء ما يمثل القدرة على الدفع، فسيكون من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء. وقد دفعت موزامبيق التزاماتها المالية إلى الأمم المتحدة وإلى المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بالكامل وفي حينها رغم أن الحـــد الأدنى يجاوز قدرتها على الدفع أيضا.

٥١ - وأشار إلى أن وفد موزامبيق لا يمكنه قبول الرأي بأن هناك صلة بين منهجية الجدول وعدم دفع الاشتراكات ويشارك أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة الأخرى في قلقها إزاء العبء الإضافي الذي نتج عن المعدل الأدنى البالغ ٠,٠١ في المائة. وينبغي التعبير عن الجدول إلى حد ثلاث مراتب عشرية من النقطة المئوية وأن يخفض الحد الأدنى إلى ٠,٠٠١ في المائة وأن تستند الأنصبة المقررة إلى الدخل القومي المعدل. وستساعد هذه التغييرات في إنهاء الأنصبة المقررة غير العادلة التي تدفعها كثير من البلدان النامية.

٥٢ - ومضى قائلا إن فترة الأساس ينبغي ألا تتجاوز ست سنوات لأسباب تتعلق بالاستقرار ودقة تقدير القدرة الجارية على الدفع. وينبغي تطبيق أسعار الصرف السوقية، إلا إذا سادت أسعار صرف متعددة أو معدلات تضخم مرتفعة أو تقلبات سوقية حادة. وتشكل التسوية المتصلة بعبء الدين عنصرا حيويا في المنهجية بالنسبة للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا. كما أن التسوية المتعلقة بالدخل الفردي المنخفض هامة أيضا في هذا الصدد وينبغي الإبقاء عليها بالصيغة الذي صيغت بها في الأصل؛ ويجب ألا تؤدي أي تغييرات في الصيغة إلى نقل نقاط النصيب المقرر من البلدان المتقدمة النمو المرتفعة الدخل إلى البلدان النامية المنخفضة الدخل. والحد الأقصى له أثر تشويهي مماثل لأثر الحد الأدنى لأنه يفيد المساهم الأكبر ويفرض عبئا مفرطا على البلدان المنخفضة الدخل. ويأمل وفد موزامبيق في أن تبدي جميع الأطراف رغبة سياسية ومرونة وأن تنحو منحى عمليا في السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن ما يمثل مسألة حيوية.

٥٣ - **السيد نوفروزوف** (أذربيجان): قال إن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة هو التكيف مع الحقائق الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وأشار إلى أن مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام هي بمثابة اعتراف بأن المنظمة القديمة انتهت وأنه يلزم اتباع نهج جديد تماما في تمويل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ولن يمكن مواجهة هذا التحدي إلا إذا تحقق توافق في الآراء بشأن الطابع الذي ينبغي أن تتسم به المنظمة الجديدة. وفي هذا الصدد، لا تمثل جهود الإصلاح الجارية إلا تدبيرا مؤقتا يتيح للمنظمة البقاء في الفترة الحالية التي يكتنفها عدم التيقن حتى يمكن التوصل إلى حل شامل.

٥٤ - واستطرد قائلا إن النصيب المقرر الذي تتحمله أذربيجان بموجب الجدول الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين هو نصيب مجحف إلى أبعد الحدود. فرغم أن نسبة ٢٠ في المائة من أراضيها

خاضعة للاحتلال، وأنه يوجد بها ما يزيد على مليون لاجئ وأنها فقدت ربع ثروتها الوطنية فقد حدد نصيبها المقرر باعتبارها دولة غنية. ورغم أن بلده يدفع حاليا نصيبا مقررا مخفضا، فليس ثمة ما يكفل له الحماية من أي قرارات تعسفية تتخذها الأغلبية في المستقبل. وأعرب عن أمله في ألا يؤدي القرار النهائي المتعلق بتمويل المنظمة إلى الإضرار بالبلدان الصغيرة والفقيرة التي تجاهد شعوبها الفقر الناتج عن الحروب والكوارث الطبيعية والصعوبات المرتبطة بتحولها الاقتصادي.

٥٥ - **السيد مور** (جزر البهاما): قال إن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يكون بمثابة المبدأ المهيمن عند إعداد جدول الأنصبة المقررة الجديد. ورغم أن الجدول الحالي قد حقق تحسنا على مدى الأعوام، فمن الممكن تحسين منهجية حسابه بقدر أكبر. لكن يجب أن تكون أي تعديلات أخرى تجري في منهجية الجدول في المستقبل عادلة وشفافة وديمقراطية ويجب أن تعكس روح توافق الآراء التي سادت في السنوات القليلة الماضية.

٥٦ - وأشار إلى أن جزر البهاما لا تؤيد الرأي القائل بأن الصعوبات المالية الحالية التي تعاني منها المنظمة ترجع إلى مشاكل الجدول. فقد نتجت تلك الصعوبات عن عدم دفع الاشتراكات المقررة التي تعد التزاما قانونيا ناتجا عن العضوية في المنظمة. وينبغي أن تدفع جميع الاشتراكات غير المسددة بالكامل وفي حينها ودون شروط، ومن غير الأخلاقي ربط الاستعداد للدفع بإصلاح الجدول. وينبغي أن تسعى أي تغييرات في الجدول إلى تصحيح التناقضات وضمان ألا تلقى على عاتق الدول الأعضاء أعباء جائرة. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تتقاعس الدول، التي لديها القدرة على تقديم مساهمة أكبر إلى المنظمة، عن تحمل مسؤوليتها في القيام بذلك.

٥٧ - واستطرد قائلا إن مظهرا من أكثر مظاهر الظلم اتضاحا في جدول الأنصبة المقررة هو العبء الذي يلقيه الجدول على كثير من البلدان النامية، وخاصة أفقرها، عن طريق الإبقاء على الحد الأدنى الحالي. وتؤيد جزر البهاما توافق الآراء الناشئ الذي يشير إلى أنه تمكن معالجة الظلم عن طريق تخفيض الحد الأدنى تخفيضا كبيرا أو إلغائه تماما.

٥٨ - ومضى قائلا إن جزر البهاما تؤيد أيضا الاقتراحات المتعلقة باستخدام الناتج القومي الإجمالي كنقطة بداية في الجدول، والتعبير عن الجدول إلى حد ثلاث مراتب عشرية من النقطة المئوية من أجل الوصول إلى تقييم واقعي بقدر أكبر للقدرة على الدفع. وينبغي إيلاء النظر إلى الاقتراح التوفيقي المتعلق بتغيير فترة الأساس إلى ست سنوات. وبيّن أن حكومته تؤيد الإبقاء في الجدول الجديد على التسوية المتصلة بعبء الديون والتسوية المتعلقة بالدخل الفردي المنخفض فضلا عن الإلغاء التدريجي لمخطط الحدود على مدى فترة الجدول.

٥٩ - وأردف قائلا إنه وإن كان يبدو أن ليس ثمة ما يدعو إلى القلق أثناء السنة الحالية، فإن جزر البهاما تجد أن من الصعب عليها للغاية أن تقبل فكرة أنه يتعين على البلدان التي تكون حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي مرتفعة فيها، أن تتحمل حدا أعلى في النصيب المقرر. فحصة الفرد في الناتج القومي الإجمالي هي مقياس غير عادل وغير واقعي لثروة البلد. ولذلك فإن الجهود الحالية المبذولة لوضع رقم قياسي لسرعة التأثر، يعكس بمزيد من الدقة اقتصادات بلدان مثل جزر البهاما، هي جهود تحظى بترحيب شديد.

٦٠ - وقال إن حكومته متفهمة لمزايا الحجة القائلة بأنه ينبغي تخفيض الحد الأقصى من أجل تقليل اعتماد المنظمة على بلد واحد أو مجموعة من البلدان. وينبغي أن تتحمل جميع الدول الأعضاء الالتزامات المالية للأمم المتحدة بطريقة أكثر توازنا. ولكن يتعين أن تتمثل طريقة بلوغ هذا التوازن في تحسين الحالة الاقتصادية للدول الأعضاء بحيث تتمكن من تحمل مسؤولية مالية أكبر، وليس إجبار الدول الأعضاء على تحمل أعباء مالية متزايدة قبل أن تكون قادرة تماما على القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الحد الأقصى الحالي يقدم إعانة لأكبر مساهم، قد تدفعها الدول الأعضاء الأخرى، وسيسفر إجراء أي مزيد من التخفيض عن إعانة أكبر لهذا المساهم. ولذلك فإن أي تغيير في الحد الأقصى ينبغي أن ينشأ عن تحليل البيانات التي يمكن الوثوق فيها والتحقق منها ويجب أن يحظى بالتأييد التام من جميع الدول الأعضاء.

٦١ - **السيدة أغوايار** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الاقتراحات الواردة في تقرير لجنة الاشتراكات هي بمثابة نقطة البدء لإجراء مناقشات بشأن جدول الأنصبة المقررة، وينبغي ألا تؤثر أي قرارات نهائية تأثيرا ضارا على اقتصادات الدول التي تواجه مشاكل خطيرة في التنمية. وعلاوة على ذلك فإن من المعروف تماما أن المشاكل المالية التي تعاني منها المنظمة لا صلة لها بجدول الأنصبة.

٦٢ - ومضت قائلة إن الجمهورية الدومينيكية بدأت في عملية إعادة هيكلة اقتصادية واسعة النطاق تطلبت موارد اقتصادية متزايدة لتمكينها من تلبية التزاماتها من الديون الخارجية والاحتياجات الاجتماعية الملحة للغاية للسكان الذين من المفهوم أنهم يأملون في حياة أفضل. ولذلك فإنها لا يمكنها أن تؤيد الاقتراح المتعلق بالربط بين النمو الاقتصادي والقدرة على دفع الأنصبة المقررة التي زيدت استنادا إلى مؤشرات متعلقة بالاقتصاد الكلي. ورغم أن الاسقاطات تبين أن معدل النمو في الجمهورية الدومينيكية في عام ١٩٩٨ سيكون واحدا من أعلى المعدلات في المنطقة، فإن أكثر القطاعات حيوية في اقتصادها هي قطاعات في مجال الخدمات وبالتالي عرضة لتقلبات السوق النقدي. وبدلا من حل مشكلات المنظمة، فإن تحديد أنصبة مقررة غير متناسبة سيؤدي إلى مشاكل جديدة بالنسبة لدول أخرى تعوزها القدرة على زيادة اشتراكاتها.

٦٣ - **السيد المنهلي** (الإمارات العربية المتحدة): شدد على أهمية وجود منهجية للجدول تكون عادلة ومقبولة لدى الجميع. وقال إن وفده يؤيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد.

٦٤ - وأضاف أنه بسبب قصور الميزانية العادية، كان على المنظمة أن تقترض تكرارا من أجل القيام بعمليات حفظ السلام في السنوات الثلاث الماضية، وهي حالة أدت إلى زيادة تعقيد وضعها المالي وإلى تقويض عمليات حفظ السلام المخططة الأخرى وبرامج التنمية. ولذا يتعين على الدول الأعضاء السعي إلى إيجاد حل.

٦٥ - وقال إن بلده يؤيد مبدأ القدرة على الدفع، شرط أن تراعى الظروف السياسية والاقتصادية والظروف الأخرى لفرادى البلدان على نحو واف. فعملية الإصلاح الحالية ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة وشمولية للأوضاع العالمية المتطورة. ويعارض وفده التدابير الفردية التي تهدف إلى تمكين بعض الدول من التهرب من التزاماتها بموجب المعاهدات أو ربط هذه الالتزامات بالإصلاحات الإضافية، خاصة حين تتحمل البلدان النامية حاليا أعباء أكبر بسبب تحمل بعض البلدان المتقدمة النمو أعباء أقل.

وينبغي أن تدفع جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة حسب الأصول، كما ينبغي أن تدفع الدول الأعضاء المتأخرة عن الدفع متأخراتها من غير قيد أو شرط. وعندها فقط يكون بإمكان المنظمة العالمية القيام بولايتها.

٦٦ - **السيد شودري** (بنغلاديش): استأنف رئاسة اللجنة.

٦٧ - **السيد كينست** (الجمهورية التشيكية): قال إن جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن يقوم مبدئيا على أحدث الإحصاءات الاقتصادية لكل دولة عضو وأنه ينبغي أن تكون حصة البلد من الناتج القومي الإجمالي العالمي هي المؤشر الأساسي لقدرته على الدفع. أما جميع التعديلات الأخرى، ما عدا متوسط الدخل الفردي المنخفض، فلها آثار مشوهة وينبغي أن تطبق بطريقة متساوقة، إذا طبقت البتة.

٦٨ - وفيما يتعلق بمنهجية الجدول، قال إن وفده يؤيد اقتراح لجنة الاشتراكات بوجوب استخدام الناتج القومي الإجمالي كقاعدة أساسية للجدول، نظرا لشفافية هذا المؤشر وتوفر الإحصاءات بشأنه. كما يشاطر وفده آراء اللجنة بشأن معدلات التحويل.

٦٩ - وأضاف أن حكومته تؤيد فكرة تقصير فترة الأساس الإحصائية إلى ست سنوات، بالرغم من أن فترة أساس من ثلاث سنوات تؤدي إلى روابط أوثق بين الأداء الاقتصادي لبلد ما وقدرته على الدفع. وأن لدى حكومته بعض التحفظات إزاء إدراج تعديل عبء الدين في منهجية الجدول، إذ أن هذا التعديل مشمول جزئيا بالفعل في الناتج الإجمالي القومي. غير أنه نظرا لضآلة أثر هذا العامل نسبيا، فإن وفده مستعد للتسوية بشأن هذا الاقتراح.

٧٠ - ويبدو أن معامل التدرج الـ ٧٥ في المائة لتعديل متوسط الدخل الفردي المنخفض يمثل تسوية معقولة ويؤيد وفده الاقتراح الكندي بإزالة التناقضات في المنهجية الحالية. وأوضح أن تنفيذ عمليات النقل التصاعدي للدول من دول دون العتبة إلى دول فوقها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاتساق في الوفاء بمبدأ القدرة على الدفع وإلى تفادي التقلبات غير المعقولة في الأنصبة المقررة للبلدان التي فوق الحد بقليل.

٧١ - أما بالنسبة لمسألة المعدلات الدنيا والعليا، فقال إن وفده يؤيد الاقتراحات التي تهدف إلى تقليل المعدل الأدنى أو إلغائه تماما، إذ أن وضع أي معدل أدنى أو أعلى يؤدي بشكل عام إلى بعض التشويه في مبدأ القدرة على الدفع. كما يؤيد وفده الإنهاء التدريجي لمخطط الحدود.

٧٢ - وأخيرا، قال إن الجمهورية التشيكية دفعت كل اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد وتعارض محاولات ربط دفع الاشتراكات بجدول الأنصبة المقررة المعتمد.

٧٣ - **السيد توريه** (مالي): قال إن حل الأزمة المالية الحالية يكمن في دفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد ودون قيد أو شرط.

٧٤ - وأضاف أن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن مبدأ القدرة على الدفع يظل هو المعيار الأساسي لإجراء حسابات جدول الأنصبة المقررة. ومن ثم يرحب وفده باقتراحات لجنة الاشتراكات التي أعادت تأكيد هذا المبدأ. كما يؤيد وفده التعديلات التي اقترحت تخفيف العبء على الدول الأعضاء ذات متوسطات الدخل الفردي المنخفضة، لا سيما أقل البلدان نموا.

٧٥ - ورحب بتوصية لجنة الاشتراكات بأنه، لدى تحديد جداول الأنصبة المقررة في المستقبل، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، التي تكون حصتها من الدخل العالمي المعدل أقل من المعدل الأدنى الحالي البالغ ٠,٠١ في المائة، أن تقدر أنصبتها وفقا لحصتها الحالية من الدخل المعدل، رهنا بمعدل تقدير أدنى قدره ٠,٠٠١ في المائة.

٧٦ - وأيد تأييدا كاملا الاقتراحات التي ترمي إلى التخفيف عن البلدان الضعيفة اقتصاديا، خاصة اقتراحي متوسط الدخل الفردي المنخفض وتعديلات عبء الدين، ويعتبر الاقتراح الرامي إلى تقصير فترة الأساس للجدول المقبل إلى ست سنوات تسوية مقبولة.

٧٧ - **السيدة دينيتش** (كرواتيا): قالت إن كرواتيا، بالرغم من الصعوبات التي ولدها العدد الكبير من اللاجئين والمشردين والتحدي الهائل التي تواجهه في إعادة بناء الهياكل الأساسية والاقتصاد المدمرين، فقد دأبت على بذل جهود كبيرة كل سنة للوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة. وقد أكدت هذه التجربة من جديد اعتقادها بأن القدرة على الدفع ينبغي أن تكون المعيار الرئيسي لقسمة نفقات المنظمة. وأعربت عن تأييد حكومتها الأخذ بفترة أساس إحصائية قصيرة مدتها ثلاث سنوات، فهي تعكس بدقة أكبر الحالة الاقتصادية الحالية للدولة العضو المعينة. ولهذا السبب ذاته، ينبغي أن يكون الناتج القومي الإجمالي هو الأساس لإجراء حساب جدول الأنصبة المقررة.

٧٨ - وأضافت أن وفدها يوافق على الرأي القائل بأن منهجية الجدول الحالية لم تكن هي السبب في الصعوبات المالية للمنظمة وليست مرتبطة بها. ولذلك، فإن وضع جدول جديد وأكثر عدالة لن يكون كافيا لحل مشكلات المنظمة المالية، بالرغم من أنه قد يحل بعض المشكلات التي تواجهها الدول الصغيرة، مثل كرواتيا، في دفع اشتراكاتها المقررة. وينبغي تخفيض المعدل الأدنى إلى ٠,٠٠١ في المائة لكي تنعكس بصورة صحيحة قدرة بعض أقل البلدان نموا على الدفع. ومن ناحية أخرى، لا ينبغي أن يخفض المعدل الأعلى إذا ما زيدت أنصبة البلدان النامية نتيجة لذلك، فتشوه مبدأ القدرة على الدفع.

٧٩ - **السيد أتوكيت** (رئيس لجنة الاشتراكات): أشار إلى أن الدول الأعضاء أكدت من جديد أثناء مناقشة جدول الأنصبة المقررة أهمية الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق والحاجة إلى إقامة الجدول على مبدأ القدرة على الدفع. غير أن المسألة تعود إلى الجمعية العامة لتنظر من جديد فيما يشكل القدرة على الدفع.

٨٠ - وأشارت إلى أن عدة متحدثين سلموا بأن الولاية المعطاة للجنة الاشتراكات للنظر في ما لا يقل عن ثمانية اقتراحات منفصلة ولتقديم توصيات بشأنها صعبة ولا سابقة لها على السواء. ومع ذلك، نجحت اللجنة في التوصل إلى اتفاق مؤقت بشأن فترة الأساس وتعديل عبء الدين ومخطط الحدود. وأعرب عن أمله أن

تكون هذه الإنجازات مفيدة في تعجيل المفاوضات بشأن جدول الأنصبة المقررة القادم وأن تتمكن اللجنة الخامسة من زيادة توسيع المجالات الكبرى الالتقاء الكثيرة.

٨١ - وذكر في معرض إشارته إلى ممثلي الجمهورية العربية السورية وعمان اللذين تساءلا عن أساس زيادة معدلات الأنصبة لبلديهما بموجب الاقتراحات الثمانية أن كلا الدولتين العضوين انتفعتا من الآثار المتبقية لمخطط الحدود بموجب الجدول الحالي وستواصلان الانتفاع من ذلك في فترة الثلاث سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠ بموجب بعض الاقتراحات الثمانية. وبغض النظر عن ذلك، فإن إزالة الـ ٥٠ في المائة المتبقية من آثار مخطط الحدود في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ ستؤدي إلى زيادة أنصبة هاتين الدولتين بموجب جميع الاقتراحات.

٨٢ - وأضاف قائلا إن الباب الثالث من تقرير اللجنة يتناول شواغل ممثل الجماهيرية العربية الليبية فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد اتخذت بالفعل إجراءات بشأن توصية اللجنة فيما يتعلق بالإعفاء بالنسبة لجزر القمر وليبريا وطاجيكستان بموجب المادة ١٩ من الميثاق. وقال إنه يود الآن أن يبلغ اللجنة أن توغو دفعت الحد الأدنى الضروري لتفادي تطبيق المادة ١٩ لما تبقى من عام ١٩٩٧.

٨٣ - وأوضح، فيما يتعلق بالتطبيق العملي للمادة ١٩، أن الحساب ذا الصلة بموجب الإجراءات الحالية يجري قرب نهاية كل سنة ويصبح نافذ المفعول بدءا من ١ كانون الثاني/يناير من السنة التالية، رهنا بدفع المتأخرات أو بالإجراءات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة بموجب المادة ١٩. وبعد إجراء الحساب ترسل إشعارات إلى جميع الدول الأعضاء التي قد تخضع للمادة ١٩ تبين فيها مبلغ الأنصبة غير المسددة والمبلغ الأدنى الواجب الدفع لتفادي تطبيق المادة ١٩ في السنة التالية.

٨٤ - وفي الختام، وجه انتباه اللجنة إلى عدد من الأخطاء الصغيرة في الحساب وقعت في تقرير لجنة الاشتراكات. وقال إن تصحيح هذه الأخطاء سيجري في التصويبات الملحقة بالتقرير.

مسائل أخرى

٨٥ - **الرئيس**: قال إنه بعث برسالة إلى رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى يلفت فيها انتباههم إلى الشواغل التي أثارتها الوفود في اللجنة فيما يتعلق بميل اللجان الفنية إلى إقحام نفسها في المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.

٨٦ - وفي هذا الصدد، لفت انتباههم إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٤٥ باء (د - ٦) بشأن الإجراءات المتعلقة بالمسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، حيث أكدت الجمعية العامة من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المناسبة المكلفة بالمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، فضلا عن دورها كلجنة استشارية. وأعربت الجمعية في القرار نفسه عن قلقها إزاء ميل اللجان الفنية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى إلى اقحام نفسها في المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.

٨٧ - كما لفتت الرسالة الانتباه إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي، التي أحيلت، عملا بها، بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات التي تتعلق بنفقات أوصت الجمعية العامة بالموافقة عليها. وأشارت الرسالة إلى أن المسؤولية الأساسية للجان الرئيسية الأخرى هي استعراض الجوانب البرنامجية لبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، تاركة الجوانب المالية للجنة الخامسة.

٨٨ - وأوضح أن الرسالة إشارت إلى قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٤١، ٢١١/٤٢ و ٢٤٨/٤٥ التي تؤكد من جديد دور اللجنة الخامسة، وأعربت عن الرأي القائل بأن يترك للجنة الخامسة أمر البت بالجوانب المالية.

٨٩ - ولفت انتباه اللجنة كذلك إلى الوثيقة A/52/234، المتعلقة بإحالة بند إضافي بعنوان "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا"، إلى اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

- - - - -